A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/537
26 September 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
OCT 5 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١١٦ من جدول الاعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

الإطار المحاسبي العام للبيانات المالية

تقرير الامين العام

مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طلبت الجمعية الى الامين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الامم المتحدة وبرامجها المعنية أن يقوموا ، بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات ، بمواصلة تطوير الإطار المحاسبي العام الذي يمكن فيه إعداد البيانات المالية ، بهدف إنجازه بسرعة ، مع إيلاء الاعتبار للانظمة والقواعد المالية ذات الصلة وكذلك للمبادئ المحاسبية المقبولة ، بوجه عام ، وأن يقدموا تقارير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

٢ - وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٤ هو امتداد لقرار الجمعية ٢١٦/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي طُلب فيه الى الامين العام أن يقوم باستطلاع إمكانية توحيد طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها . وتلبية لذلك الطلب ، كان معروضا على الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والاربعين ، تقرير للامين العام (A/44/537) تناول تلك المسائل .

٣ - ولوحظ في تقرير الأمين العام أيضا أن مجلس مراجعي الحسابات ينظر في حسابات ١٢ منظمة وبرنامجا مختلفا للأمم المتحدة ، بما فيها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . ونتيجة للترتيبات الإدارية المحددة التي وافقت عليها الجمعية العامة للعديد من تلك الهيئات ، بما في ذلك مسؤولية حفظ الحسابات وطريقة عرضها . يقوم مسؤولون ، غير الأمين العام ، بإحالة حسابات ٩ من الإثنتي عشرة منظمة وبرنامجا الى مجلس مراجعي الحسابات .

٤ - وشمل التقرير تحليلا مقارنا لطريقة عرض وشكل البيانات المالية لتلك المنظمات والبرامج . ولوحظ أن كل منظمة تقدم في أغلب الاحيان حساباتها وفقا لاتفاق تعقده لجنة التنسيق الإدارية ويتضمن مخططا لشكل العرض المنشور للبيانات المالية استنادا الى المبادئ العامة المتعلقة بالوضوح والبساطة والفهم والكشف الكامل . وفي حين أن الانظمة والقواعد المالية الخاصة بكل منظمة هي التي تفرض المحتويات الاساسية لبياناتها المالية ، فإن توفير معلومات إضافية في البيانات المالية هو ، الى حد كبير ، من الأمور التي تترك لتقدير الرئيس التنفيذي في إطار ضرورة الكشف عن معلومات مالية هامة ، وللملاحظات المحددة لمجلس مراجعي الحسابات ولرغبات الهيئات التشريعية المعنية . وبالرغم من تلك الاختلافات ، فقد تم الخلوص في التقرير الى أن الإطار العام الذي تعد فيه البيانات المالية موحد بالفعل ، الى حد كبير ، وأن الأعمال الأخرى في هذا المجال يمكن أن تنصب على زيادة تطوير هذا الإطار المحاسبي العام .

٥ - وأثناء مناقشة التقرير في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، قُدِّم عدد من التعليقات بشأن ضرورة توفر الوضوح والإيجاز في طريقة عرض المعلومات المالية . وفي حين لوحظ وجود اختلافات في طبيعة ومحتوى البيانات المالية للمنظمات والبرامج كل على حدة ، تم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي إنجاز المزيد من أجل تحقيق أهداف الوضوح والبساطة والفهم والكشف الكامل ، وأنه ينبغي المواءمة بين السياسات المحاسبية قدر الإمكان .

التطورات الحاصلة منذ الدورة الرابعة والاربعين

٦ - اتُخذ قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٤ قبل نهاية السنة المالية أو فترة السنتين بأيام قلائل فقط . وعليه ، كانت معظم المنظمات والبرامج قد حددت طبيعة شكل عرض بياناتها المالية ، وأصدرت التعليمات الداخلية تبعا لذلك . وكان من شأن تلك

الحالة أن حدّت من الفرصة لتوفر استجابة منسقة للقرار فيما بين مختلف البرامج ، فيما يتعلق بطريقة عرض البيانات المالية عن سنة ١٩٨٩ أو فترة السنتين ١٩٨٨/١٩٨٩ . ومع ذلك يمكن ملاحظة بعض التغيرات في طريقة عرض البيانات المالية التي قدمت الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ومن بينها ما يلي :

(أ) الامم المتحدة

'١' أُدخلت تحسينات شاملة على التقرير المالي للامين العام ، مما أسفر عن توفر وثيقة تستهدف تقديم لمحة عامة عن الحالة المالية للامم المتحدة في إطار كل بند من البنود الرئيسية المعنية (أي الميزانية العادية وصيانة السلم والتعاون التقني والصناديق الاستئمانية وبرامج الدعم) . وصدر التقرير في ٣٠ أيار/مايو ، قبل صدور البيانات المالية المراجعة ؛

'٢' تم تبسيط البيانات والجداول المتعلقة بنفقات الميزانية العادية ، وعرضته في شكل يتفق مع المقترحات المقدمة بشأن الميزانية ؛

'٣' قُدّمت معلومات أوفى مما كانت عليه الحال حتى الآن فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية الكبرى الستة التي سجلت جميعها إيرادات لفترة السنتين تتجاوز ١٠ ملايين دولار (الصندوق الاستئماني لحالة الطوارئ في أفغانستان ، وصندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، والصندوق الاستئماني لحالة الطوارئ في كمبوتشيا ، والصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة الغوثية في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، والصندوق الاستئماني لمعهد ناميبيا) ؛

'٤' تطلبت إضافة أربع عمليات جديدة لصيانة السلم خلال فترة السنتين تقديم بيانات وجداول إضافية لتعكس النتائج المالية لكل منها .

(ب) برنامج الامم المتحدة الإنمائي

'١' تم تجميع البيانات والجداول المتعلقة بحساب البرنامج الإنمائي معا وعرضت بمعزل عن البيانات والجداول المتعلقة بالصناديق الاستئمانية التي يديرها البرنامج الإنمائي ، مما وفر طريقة عرض أكثر تنظيما وتماسكا ؛

'٢' قُدّمت معلومات أوفى فيما يتعلق بطبيعة الإنفاق وتحويل الاموال فيما يتصل بالتبرعات والمساهمات المقدمة لتغطية تكاليف المكاتب المحلية .

(ج) منظمة الامم المتحدة للطفولة

كان من شأن بيان اليونيسيف المتعلق بالتدفقات النقدية واتساع نطاق الكشف فيما يخص حسابات عملية بطاقات المعايدة ، أن وفرا بيانات مالية أكثر غزارة بالمعلومات في عام ١٩٨٩ . وخلال السنة نفسها أنشئ صندوق للاصول الرأسمالية تسجل فيه الاصول الرأسمالية لليونيسيف ، وترد المعلومات المتعلقة به في بيان منفصل .

٧ - بالإضافة الى التغييرات التي سبق إدخالها على النحو المشار اليه أعلاه تتخذ الآن بعض المبادرات بشأن طريقة عرض البيانات المالية . وعلى سبيل المثال ، هناك اقتراح ، قيد النظر ، سيؤدي الى تغيير موعد تقديم حسابات وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى من مرة كل سنة الى مرة كل سنتين .

٨ - وستكون الميادين الاخرى التي يتوفر فيها مجال للتنسيق والتوحيد في طريقة العرض موضوع اقتراحات يقدمها الامين العام الى مدراء البرامج المعنيين في إطار التخطيط من أجل إعداد البيانات المالية لعام ١٩٩٠ أو لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وستستهدف هذه الاقتراحات إزالة أوجه الشذوذ المتبقية في طريقة العرض والتي تم تحديدها في تقرير الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المتصلة بالسياسة المحاسبية التي مازالت توجد بصددها اختلافات في النهج بين منظمات وبرامج الامم المتحدة فإن الاعمال التطويرية الجارية حاليا في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل ستتيح فرصة لمزيد من الاستعراض والتنسيق . وفي حين مازال يتعين البت في مدى مشاركة بعض البرامج (مثل مركز التجارة الدولية) في نظام المعلومات الإدارية المتكامل فإنه من المتوقع أن يولى تحليل السياسة والإجراءات المحاسبية المضطلع به في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل اهتماما شديدا للاختلافات المتبقية .

١٠ - ويتبين من تحليل مقارن للسياسات المحاسبية بين المنظمات والبرامج ، أن الاختلافات التي ستتطلب دراسة بشأنها في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل ، تشمل مسائل تتعلق بتسجيل الإيرادات ، وبطبيعة ونطاق الاحتياطيات التشغيلية ، والمعالجة المحاسبية للنفقات المرجأة . ويعتزم الأمين العام التشاور مع مدراء البرامج المعنيين ومجلس مراجعي الحسابات من أجل تحديد مدى إمكانية إزالة تلك الخلافات حرصا على الاتساق والتوحيد .

- - - - -